# تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS ودوره في التحكم في المخاطر
## – دراسة حالة بنك BNA-

**The assessment of Banks financial performance using CAMELS evaluation system and its role in controling risks**

**- Case study of BNA bank-**


**بوكفة حمزة***

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة أم البواقي، الجزائر

hamzabkf@gmail.com

**بن خالد جميلة**

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة أم البواقي، الجزائر

bkdjamila11@gmail.com



تاريخ الإستلام: 2022/05/16 تاريخ القبول: 2022/09/29 تاريخ النشر: 2022/09/30



**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة لتحديد كيفية تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS الذي يعد من أفضل الأساليب المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك، وذلك من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وتحليل نقاط قوته ومواطن ضعف أدائه المالي خلال السنوات 2017، 2018 و2019. وفقا لنظام *CAMELS* فقد تبين أن البنك محل الدراسة يتميز بنقاط قوة تتمثل في كفاءة جيدة لرأس المال وهيكل أصول جيد، في حين يتصف بنقاط ضعف تتمثل في ربحية البنك متوسطة وسيولته منخفضة، مما يؤثر سلبا على ملاءته. هذا ما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية لتلافي الوقوع في فشل مالي.



**الكلمات المفتاحية:** الأداء المالي، التقييم البنكي الأمريكي، الملاءة، الفشل المالي.

**تصنيف JEL:** G 330, G 320.



**Abstract:**

This study aims to explore how to assess the performance of commercial banks using CAMELS rating system, which is among the best banks rating system. By studying the situation of the Algerian National Bank and analysing its strengths and weaknesses during the period 2017, 2018 and 2019. According to CAMELS system, the bank in question has strengths of good capital adequacy and good assets structure, while its earnings an profitability are medium and its liquidity is not sufficient, negatively affecting its solvency. This urges for corrective action to avoid financial failure.



**Keywords**: Financial performance, CAMELS scoring system, solvency, financial failure.

**Jel Classification Codes:**G 320, G 330



* المؤلف المراسل.

**1. مقدمة:**

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بالغة وهذا راجع للمكانة الهامة والمتميزة التي تشغلها البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية، فتقييم الأداء المالي يمثل أداة لتدارك الثغرات التي قد تحدث في البنكويساعد في الكشف عن المخاطر المحتملة، وعليه يعطي إنذارا لإدارة البنك لمعالجة وتصحيح الأخطاء فور وقوعها، مما يزيد من كفاءة ومردودية البنك ودرجة تأهل هذا الأخير للمنافسة الإقليمية والدولية وذلك بعد التقييم من عدة جوانب خاصة الجانب المالي والذي يساهم في الكشف عن نقاط الضعف والوقوف عليها ومحاولة إيجاد حلول لها ومعالجتها؛ كما يكشف عن مناطق القوة والسعي وراء تعزيزها. وتعد السلامة البنكية هي جرس إنذار مبكر عن مدى عرضة وحساسية القطاع المالي والبنكي للأزمات، الأمر الذي أدى بالكثير من المؤسسات البنكية إلى السعي نحو تطوير أدائها وتطبيق أساليب مستحدثة لتحليل نقاط القوة ومواطن الضعف المالية والتشغيلية والإدارية لدى البنك، من بينها نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

**1.1.الإشكالية:** من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف يساهم تقييم الأداء المالي من خلال نظام التقييم البنكي الأمريكي للبنوك التجارية في الحد من المخاطر؟**

وينبثق من صميم هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعيةفتهدف الدراسة شكلاومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها وهي:

- ❖ هل يلتزم البنك محل الدراسة بتحقيق كفاءة رأس المال تتوافق مع متطلبات لجنة بازل؟
- ❖ هل الأصول التي يملكها البنك محل الدراسة ذات جودة، وما مدى تحكم البنك في مخاطر السوق؟
- ❖ هل إدارة البنك كفؤة، وتمارس مهامها بشكل آمن وسليم لا يضر بمصلحة البنك؟
- ❖ هل الربحية المحققة تضمن للبنك البقاء والاستمرارية والمنافسة؟
- ❖ هل البنك محل الدراسة قادر على مواجهة سحوبات الدائنين وتلبية رغبات المقترضين؟

**2.1. الفرضيات:**

- ❖ **الفرضية الرئيسية:** يساهم نظام التقييم البنكي الأمريكي في الحد من المخاطر لدى البنوك التجارية من خلال كشفه عن جملة من المؤشرات هي، كفاءة رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، ربحية البنك وسيولته.
- ❖ **الفرضيات الفرعية:**
  - يلتزم البنك محل الدراسة بتحقيق الحد الأدنى لكفاءة رأس المال المتوافقة مع متطلبات لجنة بازل؛
  - تتميز أصول البنك بالجودة، كما أن البنك متحكم جيدا في مخاطر السوق؛
  - تتميز إدارة البنك بالكفاءة في إدارة مصالح البنك بشكل آمن؛
  - ربحية البنك جيدة، تمكنه من البقاء والاستمرارية والمنافسة؛
  - سيولة البنك مريحة، بالشكل الذي يسمح له من مواجهة السحوبات وتلبية طلبات الإقراض.

**3.1. منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظريلاعتباره مناسبا لجمع الحقائق وتحليل وتمحيص واستنباط وكذا التعريف بمختلف المفاهيم ذاتالصلة بموضوعتقييم الأداء المالي والمخاطر البنكية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، من خلال إبراز دوره فيتحديد المخاطر وكيفية التحكم فيها، وذلك بتوظيف المعلومات والمعطيات المتناولة في الجانب النظري

وإسقاطها على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري قصد الخروج بنتائج وملاحظات.

**2. الإطار المفاهيمي للدراسة**

**1.2 تقييم الأداء المالي**

**1.1.2 مفهوم تقييم الأداء المالي:**

تقييم الأداء المالي هو"قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة." (دادن،2006،ص.42)

كما عرف أيضا "بأنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة؛ أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة؛ أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية وأساليب التنظيم والإدارة، أو بالمؤشرات المستنبطة معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجم هذه الوحدات."(حمود، 2009، ص.27)

ويعرف أيضا تقييم الأداء المالي بأنه " وصف لوضع البنك الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما أنه يوضح أثر هيكل التمويل والاستخدام مع مؤشرات الربحية، ويعكس الكفاءة التشغيلية والتمويلية للبنك (بولحية،3،2016)."

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن القول "أن عملية تقييم الأداء المالي تعتبر أداة رئيسية ولازمة لقياس مدى كفاءة البنوك في استغلال الموارد المتاحة لديها من جهة وللإجراء الرقابي من جهة أخرى، وذلك عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، والاستخدام الرشيد لتلك الموارد،مما يساهم في بقائها في بيئة تنافسية."

**2.1.2 أهمية تقييم الأداء المالي:**

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بالغة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها فيما يلي:(حمود،2009،ص 30)

- ❖ يبين تقييم الأداء المالي في البنوك قدرته على تنفيذ ما هو مخطط له من أهداف ومن خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنوك التجارية لمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- ❖ يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى؛ ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى؛
- ❖ يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها من ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك؛
- ❖ تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- ❖ يقدم تقييم الأداء المالي صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛
- ❖ يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك؛

- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛
- يقدم تقييم الأداء المالي إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

**3.1.2المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي:**

إن عملية تقييم الأداء المالي لا تتم بصفة عشوائية بل تستند إلى مجموعة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:(**حمود، 2009**، ص 42)

- **ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للمؤسسة:** إذ يجب تحديد الأهداف والخطط تحديدا واضحا؛ حيث يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج ليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف؛
- **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:** يعتبر تحديد المعايير محور أساسي في عملية تقييم الأداء المالي،إذ يجب أن تكون المعايير واضحة، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد على إنجاز عمله، وتحديد الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة؛
- **ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات:** يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم إلى المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق الأداء الجيد إلا بتوفر نظام سليم للمعلومات؛
- **يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا:** ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة، بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة على فترات زمنية قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات وتصحيحها وتداركها في المستقبل، حيث يوجد مراكز المسؤولية في إطار المؤسسة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا؛
- **التكامل مع العملية الإدارية:** إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى التكامل مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومة اللازمة للمدير قبل القرارات وليس بعده؛
- **يجب أن يؤدي تقييم الأداء إلى تحسينه:** يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء، وهذا يتطلب الإقناع بأهمية تقييم الأداء المالي ويتحقق ذلك بتوفر بعض الشروط منها:
  - يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء المالي ليس فقط أوجه الخلل والانحرافات وإنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها؛
  - تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل: الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛
  - يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيط، والاكتفاء بأقل عدد من المعايير والمؤشرات التي يتم بها الأداء الفعلي.

**2.2تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج Camels**

يواجه المسيرين أثناء تقييمهم لأداء أي وظيفة من وظائف المنشأة إشكالية اختيار وانتقاء معاييرأو نماذج التقييم، حيث أن هذه الأخيرة تختلف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، ويرتبط نجاح عملية تقييم الأداء المالي أساسا بقدرة هؤلاء المسيرين على الانتقاء الأفضل والأنسب للنموذج المستخدم لغرض تقييم الأداء المالي. وقد استخدمت عدة نماذج لتقييم الأداء المالي سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على ثلاثة أنواع من بين عدة نماذج.

**1.2.2 مفهوم ومميزات عيوب وانتقادات نموذج Camels**

❖ **مفهوم نظام التقييم البنكي الأمريكي Camels** يعد نموذج Camels أو ما يعرف أيضا بمؤشرات الإنذار الجزئية إحدى المؤشرات المعتمدة لقياس وتقييم الأداء المالي للبنوك، والذي يعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية تقوم بتحليل ودراسة وضع المؤسسات المالية.

من بين المفاهيم التي تعرض لها نموذج Camels نذكر:

**التعريف الأول**" يعتبر نموذج أداة للرقابة البنكية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربع السنوية المرسلة من البنوك للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS المتمثلة في كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق."( زيتوني، 2009، ص.9)

**التعريف الثاني"** يتمثل معيار Camels في مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريقة تفتيش ميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار Camels والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات."(بورقبة ، ص2)

**التعريف الثالث**" هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الآخذ بنتائج معيار أكثر من معيار Camels و Caelالاعتمادعليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك."

❖ **مميزات معيار** Camels: يمكن تلخيص أهم مميزات معيار في الآتي: (الطوخي،2008،ص6)

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ولكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها للجهاز البنكي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.
- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار Camels نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المسقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.

**2.2.2عيوب وانتقادات طريقة Camels:** يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة في النقاط التالية:( بورقبة، ص5)

- أعطى العيار أوزنا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم التوصل إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لأخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

**3.2.2 مكونات نظام التقييم البنكي الأمريكي Camels**

تتمثل أهم مكونات نظام التقييم البنكي الأمريكي Camels: (يامين والظهراوي،2016،ص4)

❖ **كفاية رأس المال Capital Adequacy:** وهي عبارة عن قدرة البنوك على الاحتفاظ بأموال تتناسب وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تواجهها.

ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام النسب المالية الآتية:

**جدول 1: نسب كفاية رأس المال**

| النسبة | رأس مال جيد | رأس مال ملاءم | رأس مال ضعيف | رأس مال ضعيف جدا |
|---|---|---|---|---|
| رأس المال الأساسي / متوسط الأصول | ≤ 5% | ≤ 4% | ≥ 4 % | ≥ 3 % |
| رأس المال الأساسي/الأصول المرجحة بالمخاطر | ≤ 5% | ≤ 4% | ≥ 4 % | ≥ 3 % |
| إجمالي إس المال/الأصول المرجحة بالمخاطر | ≤ 10% | ≤ 8% | ≥ 8 % | ≥ 6 % |

المصدر: سهيلة قطاف، تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال Camels ،دراسات العدد الاقتصادي–مجلة دولية علمية محكمة- المجلد: 05 ،العدد: 10 ،جامعة الأغواط، ص: 202

❖ **مؤشرات جودة الأصول Assests Quality:** ويقصد بها قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار. وتعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم لكونها الجزء الحاسم في نشاط البنك التي تهدف أنشطته إلى تحقيق الإيرادات، ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام نسبة التصنيف المرجح الآتية:

نسبة التصنيف المرجح = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ÷(مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها+حقوق الملكية)≤**15 %**

من الأفضل أن تقل هذه النسبة عن 15 %، وكلما انخفضت كان أفضل للبنك، حيث أن البنوك التي تسجل نسبة أقل من 5 % تصنف في الصنف الأول، وتتصف بنوعية أصول جيدة، إدارة قوية للقروض والمخاطر محدودة.

❖ **مؤشرات سلامة الإدارة Management** وهي عبارة عن عنصر مهم من عناصر النموذج تقيس قدرة الإدارة والإجراءات الإدارية والمسؤولين الإداريين على تحديد المخاطر وقياسها والسيطرة عليها، وتقاس كفاءة الإدارة بالعناصر التالية:

- الحوكمة: مدى الفصل بين الإدارة وملكية رأس المال في الشركة، والقدرة على اتخاذ القرارات باستقلالية؛
- الموارد البشرية: وجود نظام للحوافز وتقييم أداء العاملين بالإضافة لأساليب التوظيف والتكوين؛
- وجود نظام للرقابة الداخلية في المؤسسة؛
- كفاءة وفعالية أنظمة المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛
- الاعتماد على الخطط الاستراتيجية في تسيير المؤسسة. ولقياس كفاءة الإدارة تستخدم النسبة المالية التالية:

**كفاءة الإدارة = (النفقات الإدارية ÷ صافي الأرباح) × 100**

| التصنيف | كفاءة الإدارة M |
|---|---|
| 1 | % 25≥M |
| 2 | %30 -%26 |
| 3 | %38 - %31 |
| 4 | %45 - %39 |
| 5 | %45M< |

❖ **مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings:** عبارة عن مقياس يقيس كمية العوائد واتجاهاتها، كما يحدد العوامل التي يمكن لها أن تؤثر في جودة العوائد، وتكون باحتساب العائد على الأصول ROAوالعائد على حقوق الملكيةROE، ويقاس هذا العنصر باستخدام النسب المالية التالية:

العائد على الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول

العائد على حقوق الملكية =صافي الربح ÷حقوق الملكية

وبناء على نتائج المؤشرين يمكن تصنيف البنوك وفق الجدول التالي:

**جدول 2: تصنيف البنوك حسب ROAوROE**

| التصنيف | العائد على الأصول ROA | العائد على حقوق الملكية ROE |
|---|---|---|
| 1 | %1.5<ROA | % 22 ≤ROE |
| 2 | % 1.5 -% 1.25 | % 21.99- % 17 |
| 3 | % 1.24 - % 1.01 | % 16.99 – 10% |
| 4 | % 1 - % 0.75 | % 9.99 - % 7 |
| 5 | % 0.75 >ROA | %7>ROE |

المصدر: T. S. Desta, FINANCIAL PERFORMANCE OF "THE BEST AFRICAN BANKS": A COMPARATIVE ANALYSIS THROUGH CAMEL RATING, The Journal of Accounting and Management, 2016.

❖ **مؤشرات السيولة Liquidity:** تقيس هذه النسبة كفاية السيولة الحالية والمرتقبة للبنك، بالإضافة إلى دراسة النشاطات المتعلقة بالتمويل، وتستخدم النسبتين التاليتين:

**النسبة الأولىL1: إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع.**

**النسبة الثانيةL2:الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول**

| التصنيف | L 1 | L 2 |
|---|---|---|
| 1 | % 60 >L1 | % 60 >L1 |
| 2 | % 65 -% 60 | % 65 -% 60 |
| 3 | % 70 - % 65 | % 70 - % 65 |
| 4 | % 80 - % 70 | % 80 - % 70 |
| 5 | % 80 **L 1**< | % 80 **L 2**< |

❖ **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقيةSensitivity of MarketRisk:** يعتبر تحليل الحساسية لمؤشرات السوق حديثا بالمقارنة مع مكونات النموذج السابقة، نظرا لتعرض البنوك لأزمات مالية حادة ، ويمكن أن تقاس حساسية أرباح البنك لتغيرات أسعار الفائدة بالاعتماد على تحليل الفجوة بين الأصول ذات حساسية لسعر الفائدة وبين الخصوم ذات حساسية لسعر الفائدة. وتفيد المعلومات المحصل عليها من حساب الفجوة الإدارة في معرفة أثر التقلبات على مداخيل المؤسسة وأرباحها، فإذا كانت الفجوة موجبة فذلك يدل على أن الزيادة المستقبلية في أسعار الفائدة ستؤدي لزيادة صافي الإيرادات.

الفجوة = الأصول ذات حساسية لسعر الفائدة -الخصوم ذات حساسية لسعر الفائدة

ويمكن أن تقاس الحساسية لمؤشرات السوق بحساب نسبة إجمالي قيمة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول

**4.2.2 تصنيف البنوك وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي Camels**

يستند نظام ترتيب البنوك وفق نظام التقييم البنكي الأمريكيCamels على تقدير درجة لكل من رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية إلى مخاطر السوق، وتندرج هذه الدرجات تنازليا من 1 إلى 5 ويتم الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة المرجحة بحيث يتم الترتيب وفقا للجدول التالي:

**جدول 3: مستويات ترتيب البنوك التجارية وفقا لنظام Camels**

| المستوى | التحليل والتفسير |
|---|---|
| 1 | يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقطة ضعف لديه يمكن معالجتها، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضعه إلى القلق. |
| 2 | يعد البنك منظمة سليمة أساسا، ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية. |
| 3 | تتوافر عدة نقاط ضعف قد تعرض البنك للمخاطر وتقل مقدرته على تحمل تقلبات السوق ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية. |
| 4 | يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصحيح أوضاعه، ويتطلب إلى رقابة لصيقة. |
| 5 | حالة البنك من أسوأ من البنوك في مستوى 4 ويحتاج إلى معالجة ومساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، كما يتطلب رقابة مستمرة. |

**المصدر:** مصطفى حمد منصور،" **أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر البنكي – دراسة تطبيقية على الجهاز البنكيالسوداني-**"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، عدد 01، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012،ص 29.

كما يوضح الجدول التالي درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم البنكي:

**جدول 4: درجات تصنيف البنوك وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي Camels**

| مقاييس التصنيف | تصنيف المجموعة | تصنيف التحليل |
|---|---|---|
| 01 | 1.4 -1 | قوي |
| 02 | 2.4 -1.4 | مرضي |
| 03 | 3.4 -2.4 | معقول |
| 04 | 4.4 -3.4 | هامشي ( خطر) |
| 05 | 5 -4.4 | غير مرضي |

**Source:**Abdul AwwalSarker, CAMELS Rating System in the context of Islamic banking, A proposed " S" For Shariah framework, p10, a partir le site d'intermet, camel 20% rating- ibtra 20 journal.pdf Consulte le: 25-04-2019. www.ibtra.compdf

**2.3.3. الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف**

تحدد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفق الجدول التالي:

**جدول5 : الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على تصنيف Camels**

| درجة التصنيف | موقف البنك | الإجراء الرقابي |
|---|---|---|
| **01** | الموقف سليم من كل النواحي | لا يتخذ أي إجراء |
| **02** | سليم نسبيا مع وجود بعض القصور | معالجة السلبيات |
| **03** | يظهر عنصر الضعف والقوة | رقابة ومتابعة مستمرة |
| **04** | خطر قد يؤدي إلى فشل | برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية |
| **05** | خطير جدا | رقابة دائمة |

**المصدر:** زيتوني عبد القادر، "**المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**"، ص7، متاح في الموقع:**http://iefpedia.com/arab/**، تاريخ النقل: 25-04-2019.

**3.2 المخاطر البنكية**

**1.3.2مفهوم المخاطر البنكية**

تعرف المخاطر بأنها "حالة عدم التأكد أو عدم اليقين من النتائج المستقبلية واحتمال لنتائج عكسية3".في حين عرفت المخاطر البنكية بأنها "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية لها القدرة علىالتأثير على أهداف البنك المرجوة4".وهي أيضا "الأثر السلبي على الأرباح نتيجة مصادر مختلفة لعدم التأكد والتي قد تؤدي إلىفيخسائر مالية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك فإن مقاييس المخاطر يجب أن تأخذحسبانها هذه المصادر وتأثيرها على الربحية".

**2.3.2أنواع المخاطر الماليةالبنكية**

يقصد بالمخاطر المالية ،المخاطر المتصلة بإدارة أصول وخصوم البنوك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابةوإشراف مستمر من قبل إدارات البنوك على وفق توجه حركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقيق البنوك عن طريق أسلوب المخاطر ربح أو خسارة.وترتبط المخاطر المالية بإدارة ميزانية البنك، أي إدارة أصول وخصوم البنك وتتضمن أنواعمختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:2

- **مخاطر السيولة**: غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعاتجديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات. هذا ويقوم البنكباللجوء إلى أسواق البنوك كلما أقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاءبطلبات القروض من عملاء البنك. فكلما اقترض البنك من الأسواق المالية، قلت مقدرته علىإبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.
- **مخاطر معدلات الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكنأن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك، وكذلك يجب أن يكون هناك فحصشامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجودأنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقاريراللازمة في الوقت المناسب.1
- **مخاطر الصرف:** هي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء وتبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في امتلاك البنك لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، هذا خاصة وأن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات في الآونة الأخيرة.2

- **مخاطر السوق**: إحدى المخاطر التي تتعلق بالأحداث التي تؤثر على جميع الأدوات الاستثماريةالمتاحة في السوق بحيث تكون هذه الأحداث غير متوقعة، وعادة تنشأ نتيجة للاتجاهات الصاعدة ماوالنازلة التي تطرأ على السوق المالي وسوق رأس المال لأسباب اقتصادية، سياسية واجتماعية في بلدأوفي البلدان التي ترتبط مع بعضها بعلاقات اقتصادية تبادلية بنسبة كبيرة من قيمة تعاملاتها الخارجية، على سبيل المثال التحولات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية أثرت كثيرا علىأسواق هذه البلدان وعلى أسواق البلدان الأخرى مثل روسيا، إن هذا النوع من الأخطار لا يمكنالسيطرة عليه من قبل إدارة البنك.3
- **خطر عدم الملاءة**: تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق الموجب بين قيمة استعمالاته والتزاماته في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزاماته، أما خطر عدم الملاءة فهو تلكالحالة التي يسجل فيها البنك عجزا في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطيةالمخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بهاخصومه ويعتبر خطر عدم الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك خطر القرض الذي ينجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، وخطر عدم السيولة التي تؤثر على رأسمال البنك واحتياطاته.
- **المخاطر الائتمانية**: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف عنالحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في وقت المحدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفعالوقت المحدد، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل فيعجز هذا الأخير عن توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.1

**3. الإطار الميداني للدراسة**

**1.3 لمحة عن البنك الوطني الجزائري**

**1.1.3تعريف البنك الوطني الجزائري**

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

سنة 1982 تمت اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري.

**2.1.3بعض المعطيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر2020**(/https://www.bna.dz)

218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

20 مديرية جهوية للاستغلال

151 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)

شباك آلي للبنك 100 (GAB)

أكثر من 5000 موظف

المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)

315 278 بطاقة بيبنكية

174 944 2 حساب للزبائن

45428 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد

5221 جهاز الدفع الإلكتروني قيد الخدمة

13 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني

**النتائج المالية إلى غاية 31 ديسمبر2020**

المنتج البنكي الصافي: 782 87 مليون دج

الناتج الإجمالي للاستغلال: 049 66 مليون دج

ناتج الإستغلال: 148 28 مليون دج

الناتج الصافي: 048 23 مليون دج

**النتائج التجاريةإلى غاية 31 ديسمبر2020**

الميزانية الإجمالية: 271 440 3 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 443 741 1 مليون دج

وظائف الزبائن: 885 117 2 مليون دج.

جاري القروض العقارية: 393 79 دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 831 159 مليون دج.

**2.3 تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS**

**1.2.3كفاية رأس المال:** تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين واكتساب ثقتهم.

❖ **حساب نسبة رأسالمال الأساسي إلى إجمالي الأصول:** تمثل هذه النسبة ما تم استخدامه من رأس المال الأساسي في تمويل أصول البنك، ولتقييم رأس مالالبنك الوطني الجزائري نقوم بحساب هذه النسبة لثلاث سنوات متتالية من خلال الجدول الآتي: الميزانيات المعتمدة متوفرة في موقع البنك (https://www.bna.dz/)

**جدول 6 :كفاية رأس المال لبنك BNA**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| رأس المال المدفوع | 41.600.000 | 150.000.000 | 150.000.000 |
| +احتياطات | 178.984.219 | 90.573.966 | 114.406.150 |
| +مؤونات قانونية | 30.045.156 | 30.088.761 | 32.089.934 |
| +أموال للمخاطرة البنكية | 102.041.054 | 108.112.786 | 119.836.510 |
| +النتيجة الصافية | 29.986.747 | 35.832.184 | 19.064.195 |
| + ترحيل من جديد مدين | 5.703.139 | 5.703.139 | 5.703.139 |
| = رأس المال الأساسي | 388.330.315 | 420.310.836 | 441.099.928 |
| إجمالي الأصول | 2.828.633.272 | 3.082.299.350 | 3.491.982.968 |
| **رأس المال الأساسي / إجمالي الأصول** | **% 13.72** | **% 13.63** | **%12.63** |
| **التصنيف السنوي** | **1** | **1** | **1** |
| **التصنيف الكلي** | **1** | **1** | **1** |

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات بنك BNA

بما أن النسب المسجلة لرأس المال الأساسي على متوسط الأصول تفوق 5 %، فإن التصنيف الممنوح للبنك خلال السنوات الثلاث هو الأول، بالرغم من أن النسبة عرفت تراجعا طفيفا من 13.72 % سنة 2017، ثم 13.63 % سنة 2018 لتبلغ 12.63 % سنة 2019، وهذا التراجع سببه زيادة متوسط أصول البنك بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الأساسي.

حسب معيار التقييم البنكي الأمريكيCAMElsتعتبر كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري جيدة، وتقع ضمن التصنيف رقم 1 ونجد أن البنك حسب هذا التصنيف يتميز بالخصائص التالية:

- أداء قوي للأرباح؛
- النمو الجيد للأصول؛
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بهاوتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛
- معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركاتالقابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة؛
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلته.

**2.2.3تقييم جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري**

يتم تقييم جودة الأصول من خلال حساب نسبة التصنيف المرجح بالعلاقة:نسبة الأصول المرجحة= مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ÷ (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها + حقوق الملكية)

**جدول 7 :جودة الأصول لبنك BNA**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها | 30045756 | 32089934 | 30088761 |
| حقوق الملكية | 220587219 | 264406150 | 240573966 |
| نسبة التصنيف المرجح | **11.98 %** | **10.82%** | **11.11%** |
| **التصنيف السنوي** | **2** | **2** | **2** |

المصدر: إعداد الباحثن اعتمادا على بيانات بنك BNA

حسب نسبة الأصول المرجحة، فإن البنك يصنف في الصنف الثاني، ما يدل على جودة أصوله، حيث سجل معدلات ملائمة لنسبة الأصول المرجحة.

**3.2.3تقييم كفاءة الإدارة للبنك الوطني الجزائري**

يمكن قياس كفاءة الإدارة بواسطة النسبة المالية: **كفاءة الإدارة = (النفقات الإدارية÷ صافي الأرباح) × 100**

**جدول 8 :كفاية الإدارة لبنك BNA**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| التكاليف الإدارية | 11.334.309 | 10.548.066 | 9.756.434 |
| صافي الربح | 29.986.747 | 35.832.184 | 19.064.195 |
| **تكاليف الإدارة / صافي الربح** | **% 37.79** | **% 29.43** | **% 51.17** |
| **التصنيف السنوي** | **3** | **2** | **5** |

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات بنك BNA

نلاحظ من الجدول أن نسبة التكاليف الإدارية إلى صافي الأرباح بلغت 37.79 % سنة 2017 مما منح البنك التصنيف 3، و 29.43% سنة 2018 ما منحه التصنيف 2 الذي يدل على كفاءة الإدارة، ثم بلغت نسبة مخيبة سنة 2019 بـ 51.17 % والتصنيف 5 الدال على ضعف الإدارة، هذا الاختلاف بين السنتين 2018 و 2019 مرده إلى انخفاض صافي أرباح للبنك في السنة الأخيرة بنسبة **44.65%**، بالرغم من انخفاض التكاليف الإدارية بنسبة 7.5 % من 2018 إلى 2019.

**4.2.3تقييم ربحية البنك الوطني الجزائري**

يتم تقييم الربحية وفق نظام التقييم الأمريكي باستخدام نسبتين، معدل العائد على الأصول الذييقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثلا في تحقيقالأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصولROA= صافي الربح /إجمالي الأصول

ومن خلال العائد على حقوق الملكية، الذي يبين مدى تحقيق المؤسسة للأرباح باستخدام رأس المال والاحتياطات.

ويوضح الجدول الموالي القيم المختلفة لمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال ثلاثسنوات:

**جدول 9 :ربحية بنك BNA**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| صافي الربح | 29.986.747 | 35.832.184 | 19.064.195 |
| إجمالي الأصول | 2.828.633.272 | 3.082.299.350 | 3.491.982.968 |
| حقوق الملكية | 220587219 | 264406150 | 240573966 |
| **معدل العائد على الأصول ROA** | **%1.06** | **% 1.16** | **% 0.54** |
| **التصنيف السنوي** | **3** | **3** | **5** |
| **معدل العائد على حقوق الملكيةROE** | **% 13.59** | **% 13.55** | **% 7.92** |
| **التصنيف السنوي** | **3** | **3** | **4** |

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات بنك BNA

الملاحظ أن ربحية البنك متوسطة في السنتين 2017 و 2018 وضعيفة في السنة 2019، حيث حقق التصنيف 5 في مؤشر العائد على الأصول والتصنيف 4 لمعدل العائد على حقوق الملكية، نظرا للتراجع الكبير في صافي الربح سنة 2019 بنسبة 44.65 % مما أثر سلبا على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يطرح تساؤلات حول جدوى استثمارات البنك ومردوديتها.

هذا الأمر قد يؤثر سلبا على حجم الودائع لدى البنك، إذ من الممكن أن يلجأ المودعون لسحبها وتوظيفها في فرص استثمارية أكثر ربحية.

**5.2.3تقييم سيولة البنك الوطني الجزائري**

تعد السيولة من أهم المعايير المكونة لنظام CAMELS، كما تعتبر أيضا أحد الأسباب المؤدية لوقوع البنك في مشاكل أو أحد أسباب نجاحه، وتحليل عنصر السيولة يستند إلى نسبتين ماليتين هما: النسبة الأولىL1: إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع. و النسبة الثانيةL2: الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول.

**جدول 10 :سيولة بنك BNA**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| إجمالي القروض | **1.899.519.271** | **2.213.933.222** | **2.464.020.543** |
| **إجمالي الودائع** | **2.009.876.370** | **2.245.063.130** | **2.580.493.323** |
| **النسبة الأولى L1** | **%94.51** | **% 98.58** | **% 95.40** |
| **التصنيف السنوي** | **5** | **5** | **5** |
| **الأصول المتداولة** | **2.669.268.431** | **3.329.041.377** | **2.955.674.575** |
| **إجمالي الأصول** | **2.828.633.272** | **3.491.982.968** | **3.082.299.350** |
| **النسبة الثانية L2** | **%94.36** | **%95.33** | **%95.90** |
| **التصنيف السنوي** | **5** | **5** | **5** |

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات بنك BNA

نلاحظ من الجدول أن البنك تحصل على التصنيف الخامس لمؤشرات السيولة ، بالنسبة لإجمالي القروض على إجمالي الودائع فقد بلغت في سنة 2019، 95.40 % وهي نسبة مرتفعة جدا ، بمعنى أن البنك يمنح أكثر من 95 % من الودائع في شكل قروض مما قد يؤثر سلبا على قدرته فيالوفاء بالتزاماته .

بالنسبة للأصول المتداولة على إجمالي الأصول، فقد بلغ 95.90 %، ما يؤثر سلبا على ربحيته.

**6.2.3تقييم درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية**

تعد مخاطر أسعار الفائدة من أهم مخاطر السوق، ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة هو تحليل الفجوة وتحسب كالآتي: مخاطر سعر الفائدة DAP =الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدةRSAs –الخصومذات الحساسية للتغير في سعر الفائدةRS

**جدول 11 :حساسية بنك BNA لتغير سعر الفائدة**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| حقوق على المؤسسات المالية | 277338267 | 407 271 144 | 419 512 117 |
| حقوق على العملاء | 1622181004 | 1 806 662 078 | 2 044 508 426 |
| أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة | 250 | **270** | **256** |
| مساهمات ونشاط المحفظة | 23741477 | 23 761 261 | 27 620 374 |
| أصول أخرى | 38681034 | 28 926 710 | 56 972 992 |
| **الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة** | **1.961.942.032** | **2.266.621.463** | **2.548.614.165** |
| ديون بذمة المؤسسات المالية | 158992098 | 243 452 166 | 454 327 409 |
| ديون بذمة العملاء | 1834455739 | 1 982 925 888 | 2 103 524 686 |
| خصومأخرى | 110962924 | 117 077 585 | 139 136 132 |
| ديون تابعة | 194000000 | 208 002 425 | 207 485 319 |
| **الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة** | **2.298.410.761** | **2.551.458.064** | **2.904.473.546** |
| **الفجوة** | **(336.468.729)** | **(284.836.601)** | **(355.859.381)** |

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات بنك BNA

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم الفجوة خلال سنوات الدراسةكلها سالبة، وذلك لكون الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أقل من الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال السنوات الثلاث فهذا يعني أن ارتفاع الفائدة سيجعل البنك يخسر وستنخفض إيراداته.

**6.2.3التقييم الكلي للبنك الوطني الجزائري**

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى التقييم الكلي للبنك الوطني الجزائري، من خلال الجدولالتالي:

**جدول 12 :التقييم الكلي لبنك BNA**

| البيان | الوزن المرجح | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| 1. كفاية رأس المال | % 20 | 1 | 1 | 1 |
| 2. جودة الأصول | % 20 | 2 | 2 | 2 |
| 3. كفاءة الإدارة | % 25 | 3 | 2 | 5 |
| 4. الربحية | % 15 | 3 | 3 | 4 |
| 5. السيولة | % 10 | 5 | 5 | 5 |
| 6. الحساسية لسعر الفائدة | % 10 | 5 | 5 | 5 |
| التصنيف الكلي المرجح | % 100 | 3 | 3 | 3 |
| | | معقول | معقول | معقول |

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات بنك BNA

من خلال الجدول يتبين أن البنك الوطني الجزائري تحصل على التصنيف 3 وفق التقييم البنكي الأمريكي CAMELS، ما يدل على توفر عدة نقاط ضعف قد تعرض البنك للمخاطر وتقلل مقدرته على تحمل تقلبات السوق ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية.

**4. خاتمة:**

بناء على ما سبق، نخلص إلى أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي تكمن أهميته في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمةالعمل المصرفية، بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحو نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وبتطبيق هذا النظام علىالبنكالوطني الجزائري توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات.

**1.4 نتائج الدراسة:**

- ✓ تظهر القوائم المالية للبنك نمو أرباحه الصافية بصفة متزايدة خلال سنة 2018 وانخفاضها في سنة 2019 ما يدل على تذبذب النتائج؛كما أظهرت أيضا تطور أصوله من عام لأخر؛
- ✓ يلتزم البنك الوطني الجزائري بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنةبازل، وبذلك تم منح التصنيف الأوللرأس مال البنك بمعنى أنه يمتلك رأس مال جيد؛
- ✓ نتائج البنك مرضية من حيث جودة أصوله حيث تحصل على التصنيف الثاني.
- ✓ نتائج البنك متوسطة من حيث الربحية حيث تحصل على التصنيف الثالث.
- ✓ يعاني البنك من مشاكل في السيولة حيث تبين أن البنك الوطني الجزائري يواجه بعضالمشاكل والتي كان من بين أسبابها الإقبال الزائد على تلبية القروض الجديدة مما يخفض من قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية؛ الأمر الذي جعله يأخذ التصنيف رقم 5 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ؛

**2.4 الاقتراحات:** تدعيما للنتائج السابقة يمكننا اقتراح جملة من التوصيات كالآتي:

- ✓ العمل على تحسين ربحية البنك وزيادة سيولته بما يتماشى مع معايير نظام التقييم البنكي.
- ✓ يجب على البنك الحرص على تحليل قوائمه المالية، من أجل تقييم أدائه المالي بشكل دوري وذلك بهدف الكشف عن نقاط الضعف فيه ومعالجتها لتفادي تكررها مستقبلا

- ✓ معرفة الوضعية المالية للبنك وتمركزه بين البنوك لابد من الاستعانة بتحليل النسب المالية لأنها تساعد على تشخيص الانحرافات والأخطاء بالبنك؛
- ✓ تطوير نظم المعلومات في البنك بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، بالسرعة وبما يضمن سهولة انتقال المعلومات خاصة تلك المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف ما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها، وبما يعززثقة المتعاملين والمساهمين على حد السواء؛
- ✓ توثيق المشاكل التي تعرض لها البنك وأسبابها وطرق معالجتها بتقارير خاصة بهدف تراكمالخبرات وزيادة كفاءة الإدارة بشكل يساعد على الحد من التعرض لهذه المشاكل مستقبلا؛

## 5. قائمة المراجع:


1. إسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهراوي، " أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث، 2016.
2. الطيب بو لحية، عمر بوجميعة، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية-دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2016.
3. عبد القادر زيتوني، " دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك – دراسة تطبيقية-"، 2009.
4. عبد النبي إسماعيل الطوخي، " التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008.
5. عبد الغييدادن، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية " ،مجلة الباحث ،العدد 04،جامعة ورقلة، ، 2006.
6. سهيلة قطاف، تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال Camels ،دراسات العدد الاقتصادي –مجلة دولية علمية محكمة- المجلد: 05 ،العدد: 10 ،جامعة الأغواط.
7. شوقي بورقبة، "طريقة في تقييم أداء البنوك الإسلامية" ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة، السعودية.
8. مصطفى حمد منصور،" أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر البنكي – دراسة تطبيقية على الجهاز البنكيالسوداني-"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، عدد 01، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012.
9. نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، الطبعة الأولى، دار صفاء،عمان، 2009.
10. Abdul AwwalSarker, CAMELS Rating System in the context of Islamic banking, A proposed " S" For Shariah framework.
11. T. S. Desta, FINANCIAL PERFORMANCE OF "THE BEST AFRICAN BANKS": A COMPARATIVE ANALYSIS THROUGH CAMEL RATING, The Journal of Accounting and Management, 2016.